

نبذة عن حالات الخضوع لنظام المنافسة بالنسبة للكيانات التجارية

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في النظام، ويعد الغرض من هذه النشرة تسليط الضوء على أهمية النظام وأبرز أحكامه، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية التفصيلية والدقيقة.

... الاستثناء

يُستثنى من تطبيق أحكام النظام، المؤسسات العامة والشركات التي تكون مملوكة بالكامل للدولة عندما يكون أي منها مصرح لها حصرياً بموجب أداة استثناء رسمية بتقديم سلعة في مجال محدد؛ ويقصد بأداة الاستثناء الرسمية، أمر ملكي، مرسوم ملكي، قرار من مجلس الوزراء، أو أمر سامي.



... نطاق تطبيق النظام

تُطبّق أحكام النظام على ممارسي النشاط الاقتصادي سواء أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين.



... نظام المنافسة

ينظم نظام المنافسة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٥) وتاريخ ١٤٤٠/٦/٢٩ هـ، ولائحته التنفيذية ("النظام")، التركيز الاقتصادي وذلك إلى جانب عمليات أخرى ذات صلة مباشرة ووثيقة بسلامة واستقرار حالة المنافسة داخل المملكة.



وجوب الإبلاغ عن التركيز الاقتصادي

يجب على المنشآت الراغبة في المشاركة في التركيز الاقتصادي أن تتقدم إلى الهيئة العامة للمنافسة ("الهيئة") بطلب الموافقة عليه عند تجاوز إجمالي قيمة المبيعات السنوية لجميع المنشآت الراغبة في المشاركة في التركيز الاقتصادي مبلغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة مليون ريال سعودي.

معياري (إجمالي قيمة المبيعات السنوية)

لا تعفى المنشآت المشاركة في التركيز الاقتصادي من وجوب الإبلاغ عنه في حال كانت القوائم المالية لواحدة أو أكثر من المنشآت المشاركة تشير إلى عائدات صفرية، لطالما أن إجمالي قيمة المبيعات السنوية لجميع المنشآت الأخرى المشاركة في التركيز الاقتصادي تتجاوز مبلغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة مليون ريال سعودي سواء تم تحصيلها داخل أو خارج المملكة، وسواء كانت المنشآت المشاركة شركات سعودية أم غير سعودية.

تحتسب إجمالي قيمة المبيعات السنوية لجميع المنشآت المشاركة في التركيز الاقتصادي، وهي تشمل:
في عملية الاندماج: المنشأتان المندمجتان.
في عملية الاستحواذ: المنشأة المستحوذ، المنشأة المستحوذ عليها وبائع المنشأة المستحوذ عليها.

تعتمد الهيئة على بيانات آخر سنة مالية كاملة للمنشأة المتوقّرة بشأنها حسابات مدققة.

يقصد به:

أي تعامل يتعلق بنقل ملكية أصول، حقوق، أسهم، حصص أو التزامات منشأة إلى منشأة أخرى سواء نقلاً جزئياً أو كلياً. وينطبق نقل الملكية على أي من عمليات الاندماج، الاستحواذ، أو التملك.

الجمع بين إدارتين أو أكثر في إدارة مشتركة.

أي عمل يؤدي إلى التحكم في منشأة أو أكثر سواء من خلال:

التأثير في قراراتها. تعيين جهازها الإداري. تحديد آلية التصويت فيها.

يجب على المنشآت الراغبة في المشاركة في التركيز الاقتصادي أن تلتزم بما يلي:

التقدم إلى الهيئة العامة للمنافسة بطلب الموافقة قبل (٩٠) يوماً من إتمام التركيز الاقتصادي.

سداد المقابل العالي.

الالتزام بتقديم المستندات اللازمة وتعبئة النماذج المطلوبة.



التركيز الاقتصادي



شروط الإبلاغ عن التركيز الاقتصادي



إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في النظام، وبعد الغرض من هذه النشرة تسليط الضوء على أهمية النظام وأبرز أحكامه، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية التفصيلية والدقيقة.

٤. تزويد الهيئة بتقرير واحد يتناول وصفاً عن:



تعبئة النماذج المخصصة من قبل الهيئة لعملية التركيز الاقتصادي بحسب نوع العملية، والتي يجب تعبئتها من قبل المنشآت المشاركة كل على حدة.

للهيئة أن تطلب، خلال فترة دراسة طلب الموافقة على التركيز الاقتصادي، أي معلومات ذات صلة يظهر لها أهميتها على الدراسة.

في حال عدم تزويد المنشآت المشاركة الهيئة العامة للمنافسة أي معلومات تطلبها خلال (١٥) يوماً من الإشعار بالطلب، فإن ذلك يعد امتناعاً يؤدي إلى رفض التركيز الاقتصادي، مالم يتم تقديم أسباب مقبولة.

١. تعبئة النماذج المخصصة من قبل الهيئة لعملية التركيز الاقتصادي بحسب نوع العملية، والتي يجب تعبئتها من قبل المنشآت المشاركة كل على حدة.
٢. للهيئة أن تطلب، خلال فترة دراسة طلب الموافقة على التركيز الاقتصادي، أي معلومات ذات صلة يظهر لها أهميتها على الدراسة.
٣. في حال عدم تزويد المنشآت المشاركة الهيئة العامة للمنافسة أي معلومات تطلبها خلال (١٥) يوماً من الإشعار بالطلب، فإن ذلك يعد امتناعاً يؤدي إلى رفض التركيز الاقتصادي، مالم يتم تقديم أسباب مقبولة.

المستندات والنماذج المطلوبة لدراسة طلب التركيز الاقتصادي

التراجع

يمكن سحب طلب التركيز الاقتصادي وعدم المضي فيه، إلا أن المبالغ المدفوعة لطلب دراسة التركيز الاقتصادي غير مستردة.

مدة دراسة طلب التركيز الاقتصادي

(٩٠) يوماً، تبدأ من اكمال المستندات وسداد المقابل المالي، وتعتبر المدة موقوفة لحين استيفاء طلب الهيئة أي معلومات إضافية.

المقابل المالي

نسبة (٢,٠٠٠٪) من إجمالي قيمة المبيعات السنوية للمنشآت المشاركة في التركيز الاقتصادي على ألا تتجاوز النسبة مبلغ (٤,٠٠٠,٠٠٠) أربعمئة ألف ريال سعودي.

الإعفاء

تمنح الهيئة العامة للمنافسة إعفاءً من أحكام النظام فيما يخص الإبلاغ عن التركيز الاقتصادي بناءً على توصية من لجنة فنية في أحوال معينة يتم مراعاتها عندما تكون النتيجة منها تحقق أهداف نظام المنافسة، ويكون الإعفاء بموجب طلب يتم تقديمه وفق نموذج محدد من الهيئة العامة للمنافسة، موضحاً فيه النتائج الإيجابية ومسببات طلب الإعفاء مصحوباً بالمستندات ذات الصلة.



تبعات عدم الإبلاغ عن التركيز الاقتصادي

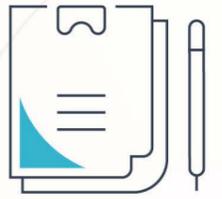
يحق للهيئة أن تدرس التركيز الاقتصادي وتقيّمه من تلقاء نفسها.

الخضوع لغرامة لا تتجاوز نسبة (١٠٪) من إجمالي قيمة المبيعات السنوية أو غرامة لا تتجاوز ثلاثة أضعاف المكاسب التي حققها المخالف نتيجة المخالفة.



يصدر قرار الهيئة العامة للمنافسة بأحد الأشكال التالية:

- الموافقة.
- الموافقة المشروطة وتكون مسببة، وتتم متابعة الامتثال لشروط القرار، وفي حال عدم التقيد بها يتم سحب الموافقة بعد (٣٠) يوماً من توجيه إنذار كتابي.
- الرفض، ويكون مسبقاً.



القرار

يصدر القرار خلال مدة لا تتجاوز (٩٠) يوماً من اكمال المستندات وسداد المقابل المالي.

في حال مضي المدة النظامية لدراسة التركيز الاقتصادي وعدم صدور قرار بشأن الطلب، فإن ذلك يعتبر بمثابة الموافقة الضمنية.

من الممكن أن يكون القرار محددًا بمدة صلاحية ونطاق جغرافي معيّن.

